حقوق الانسان في العصور الوسطى

حقوق الانسان في الدين الاسلامي :

لقد كان لظهور الاسلام في الجزيرة العربية ، الدور الكبير في توحيدها بعد ان كانت متفرقة ، تحكمها العاداتوالتقاليد القبلية التي مزقتها الثارات والعصبيات ، فكانت القبيلة تمثل الوحدة السياسية في النظم الاجتماعية ، فكان الدين الاسلامي ثورة على الظلم وسلطان الكهنة وشعوذتهم ، فجاءت الشريعة بأحكام تنظم مختلف شؤون الحياة وتحقق السعادة للبشر ، وتعمل على بناء مجتمع قائم على التضامن والمساواة بين جميع أبناء الانسانية .

فقد اكد الدين الاسلامي مبادئ اساسية كثيرة منها :

١- مبدأ التوحيد :هو عدم الاشراك بالله كما قال الله تعالى في كتابه :

(الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تاخذه سنة ولا نوم له ما في السماوات وما في الارض ....) والايمان بالله وبالانبياء والملائكة والكتب السماوية والحياة الاخرة .

٢- مبدأ العمل : فالعمل اساس للارتقاء بالانسان ، ومقاييس هذا العمل ان يكون مرتبط بالصالح العام .

٣- مبدأ الاداة (الامة) : بما ان التوحيد ثورة فلا بد للثورة من اداة وهي بناء الامة كما قال تعالى (وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) .

حقوق الانسان في الاسلام: تميزت حقوق الانسان في الاسلام بميزات مختلفة عما جاء في النظم الوضعية ، فهي منح إلهية ، وهذا ما اكده الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الاسلام في مقدمته (ان حقوق الانسان في الاسلام ليست منحة من ملك او حاكم ، او قرار صادر عن سلطة محلية او سلطة دولية ، وانما هي حقوق ملزمة مصدرها الهي ، لا تقبل الحذف ولا الفسخ ولا التعطيل ولا يسمح بالاعتداء عليها ولا يجوز التنازل عنها . وفي الاسلام هناك نرابط بين السلطتين الدينية والدنيوية فلم يكن الاسلام ديناً فقط له عقائده المعروفة ، بل هو دين ودولة معاً . وهذا دليل على شمول الاسلام لكل جوانب الحياة فضلا عن تنظيم العلاقات بين الانسان وخالقه .

اهم حقوق الانسان في الاسلام :

-الحقوق السياسية والمدنية

-الحقوق القضائية

-الحقوق الاجتماعية

-الحقوق الاقتصادية

حقوق الانسان الاساسية التي وردت في القرآن الكريم

حق الحياة حق التعليم حق العمل حق التملك حق الآمن حق الاعتقاد والعبادة حق حرية الرأي والمشاركة حق الحرية حق المساواة حق العدالة حق الحماية من التعذيب حق الفرد في في حماية وسمعته وشرفه حق اللجوء حق الأقليات .

حقوق الانسان في الحضارة الأوربية : لقد كانت أوربا تخوض صراعاً بين الامبراطورية والكنيسة وقيام نظام الاقطاع على نطاق واسع وما نتج عنه من انقسام المجتمع الى طبقات ، وهي طبقة الحكام ، وطبقة ملاك الاراضي ، وطبقة المحرومين وهم الفلاحون الذين تحولوا الى رقيق الأرض وكانت كل طبقة من هذه الطبقات تتميز بعدة درجات ، فطبقة الحكام على سبيل المثال يتربع على قمتها الامبراطور، يليه الحكام الإقليميون ، ثم الحكام المحليون . ولقد تميزت أوربا بفقدانها كل مظاهر التسامح الديني واتصافها بالتعصب الرهيب ، الأمر الذي نتج عنه قيام ما سمي بمحاكم التفتيش المعروفة بتاريخها المظلم والتي أنشئت في فرنسا أواسط القرن الثاني عشر الميلادي ، أذ اجتمع رجال الكنيسة الكاثوليكية وقرروا إنشاء محكمة يحاسب فيها كل من اتهم في دينه الكاثوليكي ، من كان على دين او معتقد غير ما يعتقد به جماعة الكاثوليك ، مثل اليهود وجماعة المفكرين والبروتستانت ، والمسلمين الذين كانوا في أوربا (اسبان والبرتغال) وقد بلغت هذه المحاكم أوجهها في اسبانيا بعد اخلاء المسلمين اسبانيا وذلك عندما تقدمت الجيوش الاسبانية التي اتحدت كل مملكة ارغون بقيادة الملك (فرنادو) ومملكة قشتالة بقيادة الملكة (ايزابيلا) ، جاء ذلك بمباركة الكنيسة ومناصرتها للممالك الاسبانية التي عرفت في التاريخ بالحملات الصليبية .

ومن **الجوانب الايجابية** التي ظهرت عند الجانب الأوربي في مسألة حقوق الانسان هو ميثاق العهد الأعظم والمعروف بـ (الماغناكارتا) الذي صدر عام ١٢١٥، وهي من اهم الوثائق التي صدرت في الغرب عن حقوق الانسان الذي اصدرها ملك انكلترا ومن مواضيعها ضمان حقوق الإقطاع في وجه الملك وحريات الكنيسة وحقوق النساء.

في بداية ظهور المسيحية نادت بشعارها القائل " دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله " والذي كان له أثران هامان ، فمن ناحية ميزت بين الإنسان بصفته مواطناً يخضع للسلطة الزمنية وقوانينها والإنسان بصفته فردا له قيمة في ذاته وله الحق في أن يؤمن بالعقيدة التي يختارها بإرادته . ومن ناحية أخرى ، وضعت على السلطة الزمنية قيدا نابعا من حق أعلى مستمد من طبيعة الإنسان وطبيعته الجماعات البشرية كما صاغتها إلارادة الربانية

ويرجع السبب في رفع هذا الشعار والمناداة بالحرية الدينية فقط ، هو اشتغال أباء الكنيسة الأول بتدعيم الدين الجديد ، فأيدوا السلطة السياسية القائمة ، ونادوا بالخضوع لها وبتنفيذ قوانينها ، ، ومن هنا ظهرت التفرقة بين الفرد الإنسان ، والفرد المواطن ، ولذلك فإن الفرد المواطن ملزم بالخضوع لسلطة الحاكم ، أما الفرد كإنسان فهو حر في عقيدته ، إذ ليس للحاكم أية سلطة على أي فرد فيما يتعلق بصلته بربه ، وكان الهدف من هذه التفرقة هو إقرار حرية العقيدة

لقد كان توما الاكويني من أبرز أعضاء حركة فكرية جديدة نسبياً، ومن بينهم ميشيل سكوت (١٢٣٥) وألبرت الكبير(١٢٨٠) الذي تعرف عليه توما في جامعة باريس ، ووليم المور بيكي (١٢٨٦)، وكان الفكر الاخلاقي والسياسي لأرسطو غير معروف في الغرب . والواقع ان هذا يرجع الى حد كبير الى سيادة الأفلاطونية بشكل غير مباشر من خلال كتابات أوغسطين. فلاهوت الكنيسة الكاثوليكية كان أفلاطونياً ، ومختلطاً ببعض الأرسطية التي كانت تعد – من وجهة نظر الكنيسة – بمثابة خرافات ، ولكن هناك من حاول تفكيك هذه النظرة لاسيما توما الاكويني وقد قابلت الكنيسة الاتجاه الأرسطي الجديد بالعداء ؛ لا لأنه وثني ؛ وإنما لاحتوائه على بعض الجوانب الإسلامية . أما توما الأكويني فقد أقبل على الأرسطية مما جعله يختلف عن السابقين عليهمن المنتمين للاتجاه الأفلاطوني الأغسطيني السائد . وهذا يدل

على انفتاحه نحو الآخر المختلف ، سواء كان يونانياً أو وثنياً أو مسلماً ؛ رغبة منه في تجديد الفكر الفلسفي واللاهوتي

الملكية والحرية في فلسفة الاكويني

لقد رفض الأكويني نظرية أساسية في الفكر المسيحي السياسي التقليدي كان قد وضع أساسها قبل تسعة قرون أبرز سابقيه ، القديس اوغسطين . وخلاصتها أن ظهور المجتمعات السياسية نتج عن خطيئة الإنسان وإنها حصيلة اصطناعية لسقوطه . فواجه الأكويني هذا المعتقد بالنظرية الأرسطية القائلة إن الإنسان حيوان سياسي واجتماعي بطبعة . لذلك نادى الاكويني بضرورة تكوين الأسر وضرورة التملك ، ورأى أن الدولة اجتماع سياسي طبيعي ، من حيث أن الأنسان حيوان اجتماعي بالضرورة ، وأن على المواطنين الخضوع للقانون والا تقوض المجتمع . وبذلك قيل أن الاكويني اقام فلسفته السياسية على عبارة أرسطو القائلة بأن الانسان حيوان اجتماعي بالضرورة ، فالانسان لا يوجد من دون مجتمع ، ومتى وجد المجتمع وجد الحاكم ووجد القانون . والحكم أمانة في عنق المجتمع كله ، ما دام أنه يقوم على الانتخاب الحر ، وسلطة الحاكم مستمدة من الله ، بقصد تنظيم حياة سعيدة للبشر ، الا ان هذه السلطة يجب أن لا تكون مطلقة عمياء ، بل يجب أن تكون محدودة بقواعد القانون .

ويذهب القديس توما في بداية كتابه " حكم الملوك" إلى أن لكل مخلوق غايته الخاصة وأنه على حين أن بعض المخلوقات تبلغ غايتها ، بالضرورة أو غريزياً، فإن على الانسان أن يسترشد بعقله لبلوغها ، غير ان الانسان ليس فردا منعزلا قادراً على بلوغ غايته ببساطة كفرد باستخدام عقله الفردي ، وإنما هو بطبيعته موجود اجتماعي وسياسي ولد ليعيش مع أقرانه في مجتمع. فيقول توما : " تحتاج الكائنات البشرية بطبيعتها لأن تكون حيوانات اجتماعية ، والحياة في جماعة كمطلب ضروري

وطبيعي . فالطبيعة وفرت الطعام لكل الحيوانات ، والشعر ليغطيها ، والدفاعيات مثل : الأسنان ، والقرون ، والمخالب ، أو على الأقل أعطتها السرعة للهرب . ولكن الكائنات البشرية خلقت دون شيء أعدته لهم الطبيعة ، وعوضاً عن كل ذلك أعطيت الكائنات البشرية العقل؛ لتستطيع من خلاله إعداد كل هذه الأشياء لنفسها ... وشخص واحد بمفرده لا يستطيع الحصول على الحياة الكافية ..، لذلك فمن الطبيعي للكائنات البشرية أن تعيش في مجتمع الكثرة "".

وأكد الاكويني أن قانون الدولة يجب ان يتوافق مع القانون الطبيعي ، الذي هو إنعكاس للقانون السماوي ، وحين يتوافق القانون الطبيعي للدولة بهذه الطريقة مع قانون الرب ، تكون خاصيته الأخلاقية كاملة مطلقة . وبهذا المذهب القانوني اعطى الاكويني للسلطة السياسية خاصيتها الأخلاقية الضرورية ، كما انه اخضعها في الوقت نفسه لوكالة الكنيسة عن الإرادة الإلهية

لقد مال الاكويني الى اعتبار الحرية معلما من معالم متحد يسوده العدل أكثر منها حقا لا يمس من حقوق الأفراد . وكان يبين باستمرار أن الحرية والحكم يتوافقان . وان خضوع فرد لآخر في المتحد السياسي لا تجوز مقارنته قطعا بخضوع شخص لآخر في مؤسسة العبودية . ويعتبر توما الأكويني أن الحرية تنسجم مع الحكم عندما يستطيع الحاكم أن يوجه رعاياه ليتصرفوا إما باتجاه خيرهم الشخصي أو المصلحة العامة . ذلك بأن مثل هذا التصرف هو توجيه الشعب وفقا لرغباته الأصلية في الصيرورة الصالحة .بحيث يقوم في متحد ذي حكم صالح .أنسجام كلي بين رغبة البشر وواجبهم ، وبين حوافزهم الطبيعية وأهداف الطبيعة

وقد حدد توما الاكويني أنواع الحكومات المختلفة بثلاثة ، وهي الديمقراطية ، والأرستقراطية ، والملكية. فالديمقراطية تطلق لشرائعها الأحكام الجمهورية ، والأرستقراطية هي حكومة النبلاء ، وتسمى أحكامها بأحكام المشيخة ، أما الملكية

فتسمى الأوليغرفية، أي حكومة الأقلية من أصحاب المال، وتسمى شرائعها وأحكامها بالشرع القضائي

وما يؤكد عليه الاكويني هي المصلحة المشتركة وضرورة الدولة ، اذ يقول أنه " يستحيل أن توجد الحياة الأجتماعية للكثرة ، دون قائد ينشد المصلحة المشتركة ؛ ذلك أن أهدافاً متعددة ، هي بالضرورة مايسعى إليه الكثيرون . لكن (الشخص) الواحد لن ينشد إلا واحداً من الاهداف ... وإنه إن كان طبيعياً للإنسان أن يعيش في مجتمع مع كثير من الآخرين ، فمن الضروري أن يكون بين البشر أحد يحكم الكثرة ، بما ان واقع الأمر هو أن البشر كثيرون ، وان كلاً منهم يدبر إما هو نافع له هو وحده . وان لم يوجد أحد للعناية بما يتصل بمصلحة المجموع تبعثرت الكثرة في اتجاهات عديدة . لابد من بالضرورة من وجود دولة او هناك رغبة ناشئة عن ارادة المصلحة المشتركة او تحقق المصلحة المشتركة

واعتقد الاكويني بتقديس القانون ولقد بلغ من تبجيله للقانون انه اعتقد ان سلطة هذا القانون ، أصيلة كامنة فيه وليست من عمل الإنسان . واتجهت جهودة المتواصلة إلى التدليل على وجود علاقة وثيقة بين القانون السماوي والقانون الانساني .واعتقد كذلك بإن القانون شيء اوسع مدى من مجرد وسيلة لتنظيم علاقة الناس بعضهم ببعض فإن القانون عند الأكويني جزء لا يتجزء من نظام الحكم الإلهي الذي يسيطر على كل شيء في السماء والأرض ، بل لقد كان يعتبره قبساً من حكمة الله ينظم العلاقات بين جميع المخلوقات

وقد قسم الأكويني القانون الى أربعة أقسام: القانون الأبدي والقانون الطبيعي والقانون الأنساني والقانون الإلهي .

القانون الأزلي : هو الذي يحكم ويسيّر العالم وما فيه من مخلوقات ، وهو متطابق مع العقل والحكمة الإلهيين . وقد أشار الأكويني إلى انه إذا كان هذا القانون هو أنعكاس للحكمة الإلهية ، فإنه قانون أزلي أبدي وغير مقيد بأي زمان ولا مكان

الا ان المخلوقات العاقلة تخضع للقانون الأبدي بطريقة تحديدية أكثر من المخلوقات الأخرى. لانها تتدبر نفسها وتتدبر الأشياء الأخرى. وهي تشارك في العقل الأبدي لأنها نفسها تستطيع أن تقوم بشكل طبيعي بأعمال صائبة، وتنشد اهدافاًصحيحة، وهذا التحقق للقانون الأبدي في المخلوقات العقلية هو القانون الطبيعي. وتلك طريقة استخدام المخلوقات العاقلة لعقلها، أو النور الطبيعي للتمييز بين الخير والشر

والقانون الطبيعي :يمكن وصفه بأنه أنعكاس الحكمة الإلهية في المخلوقات. وهو يتجلى فيما تغرسه الطبيعة في سائر الكائنات الحية من ميل نحو فعل الخير، وتجنب الشر وحماية النفس. وتلك هي المقدمة والقاعدة في القانون الطبيعي وهي ليست القانون ذاته . إذ بما ان الانسان قد وهب الذكاء وهو الذي يقرر غاياته الذاتية ، فانه يترتب عليه أن يضبط نفسه لتكون منسجمة مع الغايات التي تتطلبها طبيعته بالضرورة . وهذا يعني ان هنالك نظاماً، بفضل وجود الطبيعة البشرية، او تبريراً يستطيع ان يكتفه العقل البري ،وعلى اساسه يجب ان تعمل الارادة البشرية لكي تضبط نفسها بحيث تنسجم والغايات الجوهرية والضرورية للوجود البشري. فالقانون الطبيعي مجموعة من اشياء مباحة واشياء محرمة مستنتجة بالضرورة

اما القانون الإلهي فهو يتمثل في الشرائع والأحكام التي أتت عن طريق الوحي أو التبليغ . وقد ضرب لذلك مثلاً الشريعة الخاصة التي نزلها الله على اليهود ؛ وكذلك الأحكام الخاصة للأخلاق والتشريعات المسيحية التي جاءت عن طريق الكتب

المقدسة أو الكنيسة .وعلى ذلك فالقانون الالهي نعمة من نعم الله وليس من عمل العقل الطبيعي

والقانون الوضعي: يرسم القانون الوضعي الحدود المؤقتة– والتقريبية على الدوام، والمنقوصة– لإنسانية ممكنة للأنسان ومجتمعاته. وأذن فليس القانون الطبيعي سوى ذاك المبدأ النقدي للأنفتاح وقد ادمج داخل القانون الوضعي، مستدعياً منه طرحه ذاته للمساءلة على الدوام، والانخراط في إنشاء – يتجدد على الدوام– لإنسانية متطلع إليها على الدوام. ومن ثم فإن فكر الأكويني يشهد بأرفع ثقة في حرية الإنسان . إشار الأكويني إلى الإنجيل في خضم جبرية الفكر الأرسطي، تتيح له أن يجعل موضع تفكيره مقدم إنسان حر ومسؤول ؛ منشىء للقانون والنظام